

11-5-2018

المشروع) - دراسة موضوعية في السنة) ﷻ القَسَم على الله - النبوة - The Swear to Allah the Almighty (the Permissible) - AThematic Study in Light of the Prophetic Sunnah

Badr Bin Hammoud Al-Ruwaili

Northern Borders University, Saudi Arabia, bhra1427@hotmail.com

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois>



Part of the [Islamic Studies Commons](#)

Recommended Citation

Al-Ruwaili, Badr Bin Hammoud (2018) "المشروع) - دراسة موضوعية في السنة النبوية) ﷻ القَسَم على الله" - The Swear to Allah the Almighty (the Permissible) - AThematic Study in Light of the Prophetic Sunnah," *Jordan Journal of Islamic Studies*: Vol. 14: Iss. 4, Article 13.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol14/iss4/13>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jordan Journal of Islamic Studies by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

القسم على الله ﷻ (المشروع) - دراسة موضوعية في السنة النبوية.

د. بدر بن حمود بن ربيع الرويلي*

تاريخ قبول البحث: ٢٠١٧/١٢/١٢ م

تاريخ وصول البحث: ٢٠١٧/٩/١٧ م

ملخص

تناولت الدراسة القسم على الله ﷻ المشروع - دراسة موضوعية في ضوء السنة النبوية-، وكان جمع الأحاديث من خلال تتبعها في كتب السنة مقتصرًا على المرفوع منها، وقد بلغت سبعة عشر حديثًا، منها: أربعة في الصحيحين، اتفق الشيخان على حديثين، وانفرد مسلم بحديثين، ومجموع ما صح من بقية كتب السنة حديث واحد، وسبعة أحاديث إسناده ضعيف، وأربعة إسناده ضعيف جدًا، وحديث واحد إسناده موضوع.

وتبين من خلال الدراسة مفهوم القسم على الله ﷻ، وأقسامه، والفرق بين القسم على الله ﷻ المشروع والممنوع، التي جاءت السنة النبوية بالتحذير والترهيب منه.
الكلمات المفتاحية: القسم على الله، المشروع، مفهوم، ممنوع.

Abstract

The study examined all the Hadiths related to permissible 'The swear to Allah'. The study aimed at identifying the permissible aspects 'the swear to Allah and determining the difference between the permissible and forbidden 'The swear to Allah, which many Hadiths warned against committing it.

The researcher collected all the related Hadiths from Sunnah books, and categorized them as Marfu (elevated). These Hadiths were seventeen. Four of them are agreed upon from which two are agreed by Al-Bukhari and Muslim and the other two by Saheeh Muslim; seven Hadiths are authenticated to be 'Da'eef' (weak); and four to be Da'eef Djidan (very weak); and only one is categorized to be Maudu (fabricated).

The most important results of the study are: clarifying the number of related Hadiths and their categorization; giving a precise definition of the concept of 'The swear to Allah'; and identifying the aspects of the aspects of 'the swear to Allah'.

المقدمة.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:
فقد جاءت السنة النبوية بمبدأ الترغيب والترهيب في قضايا شتى؛ لتربي أبناء الإسلام على الفضائل والصفات الحميدة، وتجنبهم الرذائل والصفات الذميمة.
ومما رهبت منه السنة وحذرت من التلفظ به موضوع الإقسام على الله ﷻ على وجه الكبر والعجب والغرور؛ لما فيه من سوء الأدب مع الخالق ﷻ، ومشاركته في شيء من خصائص الربوبية.

* أستاذ مساعد، كلية العلوم والآداب، جامعة الحدود الشمالية، المملكة العربية السعودية - محافظة طريف.

القسم على الله ﷻ (المشروع)

ومع خطورة هذا الأمر إلا أن الشريعة جاءت بإقراره وإجازته بضوابط شرعية، قد دلت السنة النبوية عليها؛ لذا حرصت على جمع النصوص الواردة في ذلك ودراستها دراسة حديثية موضوعية؛ خدمة لسنة النبي ﷺ ورفع الجهل عن نفسي ونفع المسلمين.

أهمية الدراسة.

تبرز أهمية الدراسة؛ لما لها من تعلق بالله ﷻ، ولأن موضوعها قد ورد فيه الوجهين: الممنوع والمشروع؛ مما هو مظنة حصول اللبس والإشكال.

أهداف الدراسة.

- ١- توضيح معنى القسم على الله ﷻ.
- ٢- بيان صور القسم على الله ﷻ، مع توضيح الممنوع والمشروع منها.
- ٣- جمع الأحاديث الواردة في القسم على الله ﷻ (المشروع) من خلال كتب السنة، ودراستها دراسة حديثية موضوعية.
- ٤- إبراز أهمية دراسة القضايا السلوكية ومعالجتها في ضوء السنة النبوية.

مشكلة الدراسة.

في ضوء ما جاءت به الأحاديث النبوية من التحذير من القسم على الله ﷻ، تناولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ١- ما مفهوم القسم على الله ﷻ؟
- ٢- ما حكمه؟
- ٣- ما أقسامه وصوره؟

حدود الدراسة.

تقتصر الدراسة على الأحاديث المرفوعة الواردة في القسم على الله ﷻ (المشروع)، من خلال: الكتب التسعة، ومسند البزار وأبي يعلى الموصلي، وصحاحي ابن خزيمة وابن حبان، ومعجم الطبراني الثلاثة ومسند الشاميين، ومستدرك الحاكم، وغيرها من كتب السنة.

منهج الدراسة.

- تعتمد الدراسة على منهج الاستقراء والتتبع، وسرت فيها على النحو الآتي:
- ١- جمع الأحاديث المرفوعة الواردة في القسم على الله ﷻ من خلال كتب السنة.
 - ٢- أورد الأحاديث مجردة من الإسناد، ومرتببة من حيث الصحة.
 - ٣- أذكر الحديث بتمامه، فإن كان السياق طويلاً ذكرته مختصراً مكتفياً بموضع الشاهد.
 - ٤- أخرج الحديث بذكر طريقه، فإن كان في الصحيحين أو في أحدهما اكتفيت بذلك وإلا خرجته من كتب السنة ومصادرها الأصيلة، مع دراسة إسناده وبيان الحكم عليه، مستفيداً من أقوال النقاد إن وجد، وإلا اجتهدت بحسب قواعد أهل الفن.

- ٥- أُبَيِّن أهم المسائل والفوائد التي أشارت إليها الأحاديث مما له صلة بالموضوع.
- ٦- أكتب الآيات الكريمة (في المتن) وفق الرسم العثماني، مع بيان اسم السورة، ورقم الآية بعدها مباشرة.

الدراسات السابقة.

لم أفق على بحث أو رسالة علمية أو مؤلف جمع الأحاديث الواردة في القسم على الله ﷻ (المشروع) ودرسها دراسة حديثة موضوعية؛ لذا جاءت هذه الدراسة مخصصة لهذا الموضوع؛ خدمة لسنة النبي ﷺ، وتسهيلاً للباحثين، وإثراءً للمكتبة الإسلامية.

تقسيم الدراسة.

تشتمل الدراسة على: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وفهرس.

المقدمة: تشتمل على: أهمية الدراسة وأهدافها، وحدودها، ومشكلتها، ومنهجها، وتقسيمها.

التمهيد: وفيه:

مفهوم القسم على الله تعالى.

أقسام القسم على الله تعالى.

المبحث الأول: تخريج الأحاديث الواردة في القسم على الله ﷻ (المشروع)، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الأحاديث الصحيحة والحسنة.

المطلب الثاني: الأحاديث الضعيفة.

المطلب الثالث: الأحاديث الموضوعة.

المبحث الثاني: فقه الأحاديث وأهم مسائلها.

الخاتمة.

تمهيد.

مفهوم القسم على الله تعالى.

القسم في اللغة: اليمين، وجمع على أقسام، والفعل: أقسم^(١). واليمين اسم مستعار للقسم؛ وذلك أنهم كانوا إذا تقاسموا على شيء تصافقوا بأيمانهم ثم كثر ذلك حتى سمي القسم يميناً. ويقال: أقسمت إقساماً وقسماءً، أي: حلفت. فالإقسام مصدر حقيقي، والقسم اسم أقيم مقام المصدر، وهو أبلغ من الحلف. قال أهل اللغة: أصل القسم من القسماء، وهي الأيمان تُقسم على أولياء المقتول إذا ادّعوا دم مقتولهم على ناس اتهموهم به^(٢).

وفي الاصطلاح: هو الجراءة على أمر غيبي، يُحكم به على الله تعالى ويُحلف عليه^(٣).

أقسام القسم على الله تعالى:

لقد بينت الأخبار الواردة عن النبي ﷺ أن الإقسام على الله ﷻ ينقسم إلى قسمين:

- ١- مشروع، كأن يقسم بما أخبر الله به ورسوله ﷺ من نفي أو إثبات ليقينه بذلك، كقول: والله ليُشفعن الله نبيه في الخلق

يوم القيامة، ونحو ذلك، أو أن يقسم على الله تعالى لقوة رجائه، وحسن ظنه بربه، كما في حديث: ((إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره))^(٤).

٢- ممنوع، وذلك بأن يكون الحامل له هو الإعجاب بالنفس والكبر وتَجَرُّ فضل الله ﷻ، فهذا محرم، وهو وشيك بأن يُحِبُّ الله ﷻ عمل هذا المَقْسِم^(٥)، وفي صحيح مسلم من حديث جندب ﷺ: ((قال رجل: والله لا يغفر الله لفلان، فقال الله ﷻ: من ذا الذي يتألى علي أن لا أغفر لفلان، قد غفرت له وأحببت عمله))^(٦).

المبحث الأول:

تخريج الأحاديث الواردة في القسم على الله ﷻ (المشروع).

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الأحاديث الصحيحة والحسنة في القسم على الله ﷻ (المشروع)، وفيه ستة أحاديث:

الحديث الأول:

عن أنس بن مالك ﷺ، أَنَّ الرُّبَيْعَ عَمَّتُهُ كَسَرَتْ نَتْنَةً جَارِيَةً، فَطَلَبُوا إِلَيْهَا الْعَفْوَ فَأَبَوْا، فَعَرَضُوا الْأَرْضَ فَأَبَوْا، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَبَوْا إِلَّا الْقِصَاصَ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْقِصَاصِ، فَقَالَ أَنَسُ ابْنُ النَّضْرِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتُكْسِرُ نَتْنَةَ الرُّبَيْعِ؟ لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا تُكْسِرُ نَتْنَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((يَا أَنَسُ، كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ)). فَرَضِي الْقَوْمَ فَعَفَوْا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبْرَهُ)).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري^(٧) من طريق عبد الله بن بكر السهمي عن حميد الطويل، واللفظ له.

وأخرجه مسلم^(٨) من طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني.

بلفظ: أن أخت الربيع، أم حارثة، جرحت إنساناً، فاختموا إلى النبي ﷺ فقال رسول الله ﷺ: ((القصاص، القصاص))، فقالت أم الربيع: يا رسول الله، أيقنص من فلانة؟، والله لا يقنص منها، فقال النبي ﷺ: ((سبحان الله يا أم الربيع، القصاص كتاب الله))، قالت: لا، والله لا يقنص منها أبداً، قال: فما زالت حتى قبلوا الدية، فقال رسول الله ﷺ: ((إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره)).

كلاهما (حميد، وثابت) عن أنس بن مالك ﷺ^(٩).

الحديث الثاني:

عن حارثة بن وهب الخزاعي ﷺ قال: سمعتُ النبي ﷺ يقول: ((أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ الْجَنَّةِ؟ كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَعِّفٍ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبْرَهُ، أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ النَّارِ: كُلُّ عَتَلٍ، جَوَاطٍ مُسْتَكْبِرٍ)).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري واللفظ له^(١٠)، ومسلم^(١١)، من طريق سفيان الثوري. وفي آخره عند مسلم: ((كل جَوَاطٍ زَنِيمٍ مُتَكَبِّرٍ)).

وأخرجه البخاري^(١٢)، ومسلم^(١٣)، من طريق شعبة بن الحجاج.

كلاهما (سفيان، وشعبة) عن مَعْبَدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهْبٍ ﷺ.

الحديث الثالث:

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: ((يَأْتِي عَلَيْكُمْ أَوْسُ بُنْ عَامِرٍ مَعَ أَمْدَادِ أَهْلِ الْيَمَنِ، مِنْ مُرَادٍ، ثُمَّ مِنْ قَرْنٍ، كَانَ بِهِ بَرَصٌ فَبَرَأَ مِنْهُ إِلَّا مَوْضِعَ دِرْهَمٍ، لَهُ وَالِدَةٌ هُوَ بِهَا بَرٌّ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَةٍ، فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ يَسْتَغْفَرَ لَكَ فَافْعَلْ)) الحديث.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم^(١٤) من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن أسير بن جابر، عن عمر رضي الله عنه (١٥).

الحديث الرابع:

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسولَ الله ﷺ قال: ((رُبَّ أَشْعَثَ، مَدْفُوعٍ بِالْأَبْوَابِ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَةٍ)).

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم^(١٦) من طريق حفص بن ميسرة، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الحديث الخامس:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((كَمْ مِنْ أَشْعَثَ أَغْبَرَ ذِي طِمْرَيْنِ لَا يُؤْبَهُ لَهُ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَةٍ مِنْهُمْ الْبَرَاءُ بِنِ مَالِكٍ)).

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي^(١٧) واللفظ له، وأحمد بن حنبل في (الزهد)^(١٨)، من طريق سيار بن حاتم، عن جعفر بن سليمان، عن ثابت وعلي بن زيد. وفي لفظ أحمد: "منهم: البراء بن معرور رضي الله عنه".

وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده^(١٩)، من طريق ابن لهيعة عن أبي النضر. بلفظ: "ألا أخبركم بأهل النار وأهل الجنة؟ أما أهل الجنة: فكل ضعيف متضعف، أشعث ذي طمرين، لو أقسم على الله لأبره، وأما أهل النار: فكل جعظري جَوَاطِ، جَمَاعَ مَنَاعَ، ذِي تَبَعِ".

وأخرجه عبد بن حميد في (المنتخب من مسنده)^(٢٠)، وابن أبي خيثمة في (التاريخ الكبير)^(٢١)، والطحاوي في (شرح مشكل الآثار)^(٢٢)، والطبراني في (المعجم الأوسط)^(٢٣)، وابن مندة في (التوحيد)^(٢٤)، والبيهقي في (شعب الإيمان)^(٢٥)، من طريق أسامة بن زيد عن حفص بن عبيد الله بن أنس، بلفظ: "رُبَّ أَشْعَثَ أَغْبَرَ ذِي طِمْرَيْنِ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَةٍ". واللفظ لعبد بن حميد.

وزاد الطحاوي، والطبراني، بعد قوله: "ذي طمرين": "مُصَفَّحَ عَلَى أَبْوَابِ النَّاسِ".

وزاد ابن أبي خيثمة، وابن مندة: "لا يُؤْبَهُ لَهُ".

وأخرجه البخاري في (التاريخ الكبير)^(٢٦) من طريق الأسود بن عامر، عن حماد بن زيد، عن ثابت البناني. بلفظ: "المؤمن ضعيف متضعف، لو أقسم على الله لأبره".

وأخرجه أحمد بن حنبل في (الزهد)^(٢٧)، وابن أبي الدنيا في (الأولياء)^(٢٨)، والحاarith في مسنده كما في (بغية الباحث)^(٢٩) من طريق زائدة عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنْ لَمِنْ أَمْتِي مَنْ لَوْ قَامَ عَلَى بَابِ أَحَدِكُمْ فَسَأَلَهُ دِينَارًا مَا أَعْطَاهُ ... وَلَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَةٍ». قال الأعمش: سمعتهم يذكرون عن أنس قال رسول الله ﷺ: "ألا أنبئكم بأهل

الجنة؟ كل ضعيف متضاعف ذي طمرين، لو يقسم على الله لأبره". واللفظ لأحمد. وأخرجه الباغندي في أماليه^(٣٠)، وأبو يعلى في مسنده^(٣١)، من طريق داود الزبيراني عن علي بن زيد. بلفظ: "ألا أنبئكم بأهل الجنة؟، قلنا: بلى، قال: كل ضعيف متضاعف ذو طمرين لا يؤبه له، لو أقسم على الله لأبره، منهم البراء بن مالك". واللفظ لأبي يعلى.

وأخرجه البزار في مسنده^(٣٢)، والطحاوي في (مشكل الآثار)^(٣٣)، والآجري في (الغريب)^(٣٤)، وابن عدي في (الكامل في ضعفاء الرجال)^(٣٥)، والحاكم في (المستدرک)^(٣٦)، واللالكائي في (كرامات الأولياء)^(٣٧)، وأبو نعيم في (حلية الأولياء)^(٣٨)، والبيهقي في (شعب الإيمان)^(٣٩)، وفي (دلائل النبوة)^(٤٠)، من طريق سلامة بن رُوح، عن عقيل بن خالد، عن ابن شهاب. ولفظ البزار: "أكثر أهل الجنة الثُّلَّة، وقال رسول الله ﷺ: رب ضعيف متضاعف لو أقسم على الله لأبره". ولفظ الطحاوي، والحاكم، واللالكائي، وأبي نعيم، والبيهقي: "كم ضعيف متضاعف ذي طمرين لو أقسم على الله لأبره، منهم: البراء بن مالك". واللفظ للطحاوي.

ولفظ الآجري: "رب أغبر ذي طمرين لا يؤبه له لو أقسم على الله ﷻ لأبره". ولفظ ابن عدي: "أكثر أهل الجنة الثُّلَّة، ولم يذكر ما بعده. وأخرجه أبو نعيم في (حلية الأولياء)^(٤١)، وفي (أخبار أصبهان)^(٤٢)، وفي (معرفة الصحابة)^(٤٣)، ومن طريقه ضياء الدين المقدسي في (الأحاديث المختارة)^(٤٤)، من طريق أبي معمر إسماعيل بن إبراهيم الهذلي عن سعيد بن محمد الوزاق عن مصعب بن سليم.

وأخرجه الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد)^(٤٥)، من طريق زائدة بن قدامة، عن الأعشى، عن شعبة، عن قتادة. بلفظ: "رب أشعث أغبر لو أقسم على الله لأبره".

وأخرجه البغوي في (شرح السنة)^(٤٦)، من طريق يحيى بن سليمان الجعفي، عن مروان بن معاوية، عن حميد الطويل. بلفظ: "إن من أمتي من لو أقسم على الله لأبره، منهم: البراء بن مالك".

كلهم (ثابت، وعلي بن زيد، وأبو النضر، وابن شهاب، وحفص، ومصعب، وقتادة، وحמיד) عن أنس بن مالك ﷺ.

الحكم على الحديث:

صحيح؛ فقد روي عن أنس ﷺ من عشرة أوجه منها ما يثبت ومنها ما لا يثبت: الأول: طريق ثابت وعلي بن زيد، إسناده فيه ضعف؛ فيه سيار بن حاتم، متكلم فيه: قال ابن معين: "كان صدوقاً ثقة، ليس به بأس، ولم أكتب عنه شيئاً قط"^(٤٧). ولما ذكره ابن خلفون في (الثقات) قال: روى عنه جماعة من الأئمة، وهو حسن الحديث^(٤٨).

وذكره ابن حبان في (الثقات)^(٤٩). وقال الذهبي: "صدوق"^(٥٠). وقال الحافظ ابن حجر: "صدوق له أوهام"^(٥١). وقال العقيلي: "أحاديثه مناكير، ضعفه ابن المديني"^(٥٢). وقال الأزدي: "عنده مناكير"^(٥٣). وقال أبو أحمد الحاكم: "في حديثه بعض المناكير"^(٥٤).

قال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه"^(٥٥). الثاني: طريق أبي النضر: إسناده ضعيف؛ فيه ابن لهيعة، قال الذهبي: "العمل على تضعيف حديثه"^(٥٦). وقد قبله بعض أهل العلم إن كان من رواية العبادلة عنه وليس هذا منها^(٥٧).

الثالث: طريق حفص بن عبيد الله بن أنس، إسناده حسن؛ فيه أسامة بن زيد صدوق يهم^(٥٨)، وقد توبع على مثل لفظه، وبقيّة رجاله رجال الصحيح.

الرابع: طريق ثابت البناني، إسناده صحيح، رجاله رجال الشيخين.

الخامس: طريق زائدة عن الأعمش عن رجال يذكرون الحديث عن أنس، إسناده ضعيف؛ لإبهام الرواة بين الأعمش وأنس رضي الله عنه. وأما رواية الأعمش عن سالم بن أبي الجعد فمرسله، وسالم ممن يرسل كثيراً^(٥٩)، وروي عن سالم عن ثوبان رضي الله عنه إلا أنه منقطع (كما سيأتي في الحديث السابع إن شاء الله).

السادس: طريق علي بن زيد بن جدعان، وإسناده ضعيف جداً؛ فيه داود الزريقان متروك، وكذّبه الأزدي^(٦٠).

السابع: طريق ابن شهاب، وإسناده منكر؛ فيه محمد بن عزيز فيه ضعف، وقد تكلموا في صحة سماعه من عمه سلامة ابن رُوح^(٦١). قال المزي: "وهو مما أنكر فيه على محمد بن عزيز..."^(٦٢).

وسلامة صدوق له أوهام، وقيل: لم يسمع من عمه -عقيل- وإنما يحدث من كتبه^(٦٣)، وضعّفه بعضهم، فقال أبو زرعة: "منكر الحديث"^(٦٤).

وقال البزار -بعد سياقه للحديث من هذا الطريق-: "وهذا الحديث قد روي بعض كلامه، عن النبي ﷺ من وجوه، وبعضه لا نعلمه يروى إلا من هذا الوجه، وسلامة كان ابن أخي عقيل بن خالد، ولم يتابع على حديث (أكثر أهل الجنة البُله) على أنه لو صح كان له معنى".

وقال ابن عدي: "هذا الحديث بهذا الإسناد منكر، لم يروه عن عقيل غير سلامة هذا"^(٦٥).

وقال ابن القيسراني: "وهذا مما أنكر على سلامة روايته، ولم يتابع عليه يعني من هذا الوجه"^(٦٦).

وقال الهيثمي -في تعليقه على الحديث-: "فيه سلامة بن رُوح، وثقه ابن حبان وغيره، وضعّفه غير واحد"^(٦٧).

الثامن: طريق حميد الطويل، فيه رواية لم أقف لهم على ترجمة.

التاسع: طريق مصعب بن سليم، وإسناده ضعيف؛ فيه سعيد بن محمد الوراق ضعيف^(٦٨).

العاشر: طريق قتادة، وله علّة، قال الخطيب البغدادي: "قال سهل بن شاذويه: ذكرته لأبي علي صالح بن محمد فأنكره، وقال: زائدة ليس من بابيه ذا، ولعل دخل للشيخ حديث في حديث"^(٦٩).

ويشهد لمعنى الحديث ما تقدم من أحاديث الباب، كحديث أبي هريرة وحارثة بن وهب -رضي الله عنهما-. وقد صححه الألباني^(٧٠). والله أعلم.

الحديث السادس:

عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَلَمَّا دَنَا مِنْ مَنْزِلِهِ سَمِعَهُ يَتَكَلَّمُ فِي الدَّاخلِ، فَلَمَّا اسْتَأْذَنَ عَلَيْهِ دَخَلَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرَ أَحَدًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((سَمِعْتُكَ تُكَلِّمُ غَيْرَكَ))، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَقَدْ دَخَلْتُ الدَّاخلَ اغْتِمَامًا بِكَلَامِ النَّاسِ مِمَّا بِي مِنَ الْحُمَى، فَدَخَلَ عَلَيَّ دَاخِلٌ مَا رَأَيْتُ رَجُلًا قَطُّ بَعْدَكَ أَكْرَمَ مَجْلِسًا، وَلَا أَحْسَنَ حَدِيثًا مِنْهُ قَالَ: ((ذَاكَ جِبْرِيلُ ﷺ))، وَإِنَّ مِنْكُمْ لِرَجُلًا لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ يُقْسِمُ عَلَى اللَّهِ لَأَبْرَهُ)).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي الدنيا في (التواضع والخمول)^(٧١)، والبزار في مسنده^(٧٢)، والطحاوي في (شرح مشكل الآثار)^(٧٣)، والطبراني في (المعجم الكبير)^(٧٤) واللفظ له، وفي (المعجم الأوسط)^(٧٥)، ومن طريقه أبو نعيم في (أخبار أصبهان)^(٧٦)، والبيهقي

في (دلائل النبوة)^(٧٧)، وضياء الدين المقدسي في (الأحاديث المختارة)^(٧٨)، كلهم من طريق محمد بن عبد الواهب، عن يعقوب القمي، عن جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جببر، عن ابن عباس -رضي الله عنهما-.

الحكم على الحديث:

إسناده فيه ضعف؛ فيه راويان متكلم فيهما:

الأول: يعقوب بن عبد الله القمي، قال النسائي: "ليس به بأس"^(٧٩). ووثقه الطبراني^(٨٠). وقال الدارقطني: "ليس بالقوي"^(٨١).

وقال الذهبي: "صدوق"^(٨٢). وقال ابن حجر: "صدوق يهمل"^(٨٣). وقد تفرّد في الرواية عن جعفر بن أبي المغيرة.

الثاني: جعفر بن أبي المغيرة، وثقه أحمد^(٨٤)، وذكره ابن حبان وابن شاهين في الثقات^(٨٥).

وقال ابن مندة: "ليس هو بالقوي في سعيد بن جببر"^(٨٦). وقال ابن القطان: "لم تثبت عدالته، وإنما هو من المساتير"^(٨٧).

وحسن حديثه^(٨٨). وقال الذهبي: "صدوق"^(٨٩). وقال ابن حجر: "صدوق يهمل"^(٩٠). وقد تفرّد في الرواية عن سعيد بن جببر،

قال البرز: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن ابن عباس عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد". وجعفر متكلم في

روايته عن سعيد بن جببر خاصة، فكيف إذا تفرّد عنه؟! لا سيما وهو موصوف بالوهم.

وقد حسن إسناد الحديث الحافظ ابن حجر^(٩١)، والألباني^(٩٢). ويشهد لآخره ما تقدّم في هذا الباب كحديث حارثة

وغيره. والله أعلم.

المطلب الثاني: الأحاديث الضعيفة في القسم على الله ﷻ (المشروع).

وفيه عشرة أحاديث:

الحديث الأول:

عن جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- قال: جاء عمرو بن الجموح إلى رسول ﷺ يوم أحد، فقال: يا رسول الله، من قُتل اليوم دخل الجنة؟ قال: ((نعم))، قال: فوالذي نفسي بيده، لا أرجع إلى أهلي حتى أدخل الجنة، فقال له عمر ابن الخطاب: يا عمرو، لا تألّ على الله، فقال رسول الله ﷺ: ((مهلاً يا عمرو، فإنّ منهم من لو أقسم على الله لأبره: منهم عمرو بن الجموح، يخوض في الجنة بعزّته)).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن حبان في صحيحه^(٩٣) من طريق ابن المديني، عن موسى بن إبراهيم بن كثير ابن بشير بن فاكه السلمي، عن طلحة بن خراش، عن جابر

الحكم على الحديث:

إسناده فيه ضعف؛ فيه راويان متكلم فيهما:

الأول: موسى بن إبراهيم بن كثير، وثقه ابن عبد البر^(٩٤)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٩٥) وقال: "كان ممن يخطئ". وقال الذهبي: "وثق"^(٩٦). وقال في موضع آخر: "صدوق مقل"^(٩٧).

وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ"^(٩٨). ولم أجد له متابعاً في روايته عن طلحة.

الثاني: طلحة بن خراش، قال النسائي: "صالح"^(٩٩). ومثله قال الذهبي^(١٠٠). وقال الأزردي: "طلحة بن خراش عن جابر

مناكير" (١٠١). وقال مُعْطَاي: "وفي كتاب المنتجيلي: طلحة بن خِرَاش عن جابر مناكير" (١٠٢). وقال ابن حبان: "ممن كان يُغَرَّب عن جابر بن عبد الله" (١٠٣). ووثقه ابن عبد البر (١٠٤). وقال ابن حجر: "صدوق" (١٠٥). ولم أجد له متابعا في روايته عن جابر ﷺ، فتفرده فيه نظر، لا سيما وهو موصوف بأنه يُغَرَّب عن جابر ﷺ. وأما معنى الحديث -أن بعض الناس لو أقسم على الله لأبره- فيشهد له ما في الصحيحين كما تقدم. والله أعلم.

الحديث الثاني:

عن ثوبان ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: ((إِنَّ مِنْ أُمَّتِي مَنْ لَوْ جَاءَ أَحَدَكُمْ فَسَأَلَهُ دِينَارًا لَمْ يُعْطِهِ، وَلَوْ سَأَلَهُ دِرْهَمًا لَمْ يُعْطِهِ، وَلَوْ سَأَلَهُ فُلْسًا لَمْ يُعْطِهِ، وَلَوْ سَأَلَ اللَّهَ الْجَنَّةَ لَأَعْطَاهُ إِيَّاهَا، دُو طِمْرَيْنِ، لَا يُؤْبَهُ لَهُ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَةٍ)).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في (المعجم الأوسط) (١٠٦) واللفظ له، من طريق أبي معاوية عن الأعمش. وأخرجه البيهقي في (شعب الإيمان) (١٠٧)، من طريق قيس بن الربيع عن عمرو بن مرة. بلفظ: "إن من أمتي من لو قام على باب أحدكم يسأله دينارا، أو درهما، أو شيئا ما أعطاه إياه، وما يمنعه إلا من كرامته عليه، ولو أقسم على الله لأبره". كلاهما (الأعمش، وعمرو) عن سالم بن أبي الجعد عن ثوبان ﷺ.

الحكم على الحديث:

إسناده منقطع؛ فسالم بن أبي الجعد لم يسمع من ثوبان ﷺ، قاله أحمد بن حنبل (١٠٨)، والبخاري (١٠٩)، وأبو حاتم الرازي (١١٠). والله أعلم.

الحديث الثالث:

عن زيد بن ثابت ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: ((أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ الْجَنَّةِ؟))، قالوا: بلى يا رسول الله، قال: ((كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَعِّفٍ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَةٍ، أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ النَّارِ؟))، قال: كُلُّ عُنْثٍ جَوَاطٍ)).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (١١١) من طريق عبد الله بن غالب العبَّاداني، عن هشام بن عبد الرحمن الكوفي، عن معبد بن خالد الخُزَاعِي عن أبي عبد الله الجَدَلِي، عن زيد ابن ثابت ﷺ.

الحكم على الحديث:

رجال إسناده ثقات عدا عبد الله بن غالب فقد قال البزار: "ليس به بأس" (١١٢). وقال الذهبي: "لم يُضَعَّف" (١١٣). وقال ابن حجر: "مستور" (١١٤).

وكذلك فيه هشام بن عبد الرحمن الكوفي، لم أقف على من بين حاله، وقد ترجم له البخاري ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً (١١٥). قال الهيثمي: "رواه الطبراني، وإسناده حسن" (١١٦).

قلت: قد قال الهيثمي عن هشام بن عبد الرحمن في موضع آخر: "لم أعرفه" (١١٧)!

فالإسناد مع جهالة حال هشام لا يثبت، إلا أن الحديث يشهد له ما تقدم كحديث حارثة بن وهب المتفق عليه. والله أعلم.

الحديث الرابع:

عن أبي الدرداء ﷺ، قال: حَلَفَ رَجُلٌ أَنْ لَا يَنْطَوِّعَ بِشَيْءٍ وَلَا يَنْزُكَ مَا كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ((مَا تَنْقُمُونَ مِنْ رَجُلٍ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَةٍ)).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في (مسند الشاميين)^(١١٨)، من طريق عمرو بن أبي سلمة، عن صدقة بن عبد الله، عن نصر بن علقمة، عن أخيه محفوظ بن علقمة، عن عبد الرحمن بن عائذ، عن أبي الدرداء ﷺ. وجاء عند الطبراني^(١١٩) من طريق خارجة بن مصعب، عن زيد بن أسلم، عن جدته، عن أبي الدرداء ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: "أهل النار كل جعظري جواظ مستكبر جموع منوع، وأهل الجنة كل مسكين، لو أقسم على الله لأبره".

الحكم على الحديث:

يُروى عن أبي الدرداء ﷺ من طريقين:

الأول: طريق عمرو بن أبي سلمة عن صدقة بن عبد الله، عن نصر بن علقمة، عن أخيه محفوظ بن علقمة، عن عبد الرحمن ابن عائذ به، وإسناده ضعيف؛ لضعف صدقة بن عبد الله^(١٢٠).
الثاني: طريق خارجة بن مصعب، عن زيد بن أسلم عن جدته به، وإسناده ضعيف جداً؛ فيه خارجة بن مصعب متروك، وكان يدلس عن الكذابين، ويقال: إن ابن معين كذبه^(١٢١). فالحديث لا يثبت. والله أعلم.

الحديث الخامس:

عن حذيفة ﷺ قال: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَنَازَةٍ، فَلَمَّا انْتَهَيْنَا إِلَى الْقَبْرِ قَعَدَ عَلَى شَفَتِهِ، فَجَعَلَ يُرَدِّدُ بَصَرَهُ فِيهِ ثُمَّ قَالَ: ((يُضْغَطُ الْمُؤْمِنُ فِيهِ ضَغْطَةٌ تَرُؤُلُ مِنْهَا حَمَائِلُهُ، وَيُمْلَأُ عَلَى الْكَافِرِ نَارًا))، ثُمَّ قَالَ: ((أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِشَرِّ عِبَادِ اللَّهِ؟ الْفُظُّ الْمُسْتَكْبِرُ، أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ عِبَادِ اللَّهِ؟ الضَّعِيفُ الْمُسْتَضَعْفُ ذُو الطَّمَرَيْنِ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرٍ اللَّهُ قَسَمَهُ)).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في مسنده^(١٢٢) واللفظ له، وعبد الله بن أحمد في (السنة)^(١٢٣)، وتَمَامُ في فوائده^(١٢٤)، والبيهقي في (إثبات عذاب القبر)^(١٢٥)، من طريق محمد بن جابر، عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، عن حذيفة ﷺ.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ فيه محمد بن جابر بن سيَّار السُّحَيْمِيُّ اليمَّامِيُّ، سيء الحفظ، وقد ضعفه ابن معين^(١٢٦)، والبخاري^(١٢٧)، والنسائي^(١٢٨)، وغيرهم^(١٢٩)، وقال أبو زرعة: "محمد بن جابر ساقط الحديث عند أهل العلم"^(١٣٠). قال الهيثمي: "رواه أحمد، وفيه محمد بن جابر، وقد وثق على ضعفه، وبقيّة رجاله رجال الصحيح"^(١٣١). وقد حكم الألباني على الحديث بأنه "صحيح لغيره"^(١٣٢)، وفي ذلك نظر؛ فقد قال المُعَلِّمِيُّ عن محمد بن جابر: "فأما تضعيف ابن معين وغيره له فلا مبرر:

الأول: أنه كان سيء الحفظ، يتعاطى الرواية من حفظه فيغلط.

الثاني: أنه اختلط عليه حديثه، قاله ابن معين.

الثالث: أن كتابه ذهب بأخرة، فتأكد احتياجه إلى أن يروي ما علق منه بحفظه، وهو سيء الحفظ ... فالحكم فيه: أن ما رواه

الثقات عنه ونصوا على أنه من كتابه الذي عرفوا صحته فهو صالح، ويتوقف فيما عدا ذلك^(١٣٣). وقال في موضع آخر: "الحاصل أنه ليس بعمدة". وقال بعدها بقليل: "ليس بثقة"^(١٣٤). وهذا الأظهر؛ فالرجل سيء الحفظ، وكان اعتماده على كتبه، ثم عمي، فوجد في كتبه أشياء ألحقت فيها، واختلط عليه حديثه، وصار يُلقن ما ليس من حديثه، فسقط وترك، ولم يعتمد عليه أهل العلم في شيء من روايته^(١٣٥).

وأخرج ابن الجوزي الشطر الأول من الحديث بهذا الإسناد، وقال: "هذا حديث لا يصح، قال يحيى: محمد بن جابر ليس بشيء، وقال أحمد: لا يُحدث عنه إلا من هو شر منه"^(١٣٦).

كما أن في الإسناد علة أخرى وهي الانقطاع؛ قال الحافظ ابن حجر: "أبو البخاري اسمه سعيد بن فيروز لم يدرك حذيفة، ولكن مجرد هذا لا يدل على أن المتن موضوع، فإن له شواهد كثيرة"^(١٣٧). والله أعلم.

الحديث السادس:

عن مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((أَلَا أُخْبِرُكَ عَنْ مُلُوكِ الْجَنَّةِ؟)) قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: ((رَجُلٌ ضَعِيفٌ، مُسْتَضْعَفٌ ذُو طِمْرَيْنِ، لَا يُؤْبَهُ لَهُ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَةٍ)).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه^(١٣٨) واللفظ له، والطبراني في (المعجم الكبير)^(١٣٩)، وفي (مسند الشاميين)^(١٤٠)، والآجري في (الغريب)^(١٤١)، والبيهقي في (شعب الإيمان)^(١٤٢)، من طريق سُؤَيْدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَاقدٍ، عَنْ بُسْرِ بْنِ عبيد الله، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ فيه سُؤَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ضعيف، وقال بعضهم: متروك الحديث^(١٤٣). وسئل أبو حاتم عن هذا الحديث فقال: "هذا حديث خطأ؛ إنما يروى عن أبي إدريس، كلامه فقط"^(١٤٤). وقال البوصيري: "هذا إسناد فيه سُؤَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وقد ضعفه، وله شاهد من حديث حارثة بن وهب رواه الشيخان، ورواه البخاري وغيره من حديث أنس، ورواه مسلم وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه"^(١٤٥). وضعفه الألباني^(١٤٦). والله أعلم.

الحديث السابع:

عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قَالَ: ((زُبَّ ذِي طِمْرَيْنِ لَا يُؤْبَهُ لَهُ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَةٍ)).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده^(١٤٧) واللفظ له، وابن عدي في (الكامل في ضعفاء الرجال)^(١٤٨)، من طريق يحيى ابن يعلى.

وأخرجه البزار في مسنده^(١٤٩) من طريق جارية بن هرم.

وأخرجه تمام في فوائده^(١٥٠) من طريق عثام بن علي العامري. بلفظ: "كم من ذي طمرين لا يؤبه له لو أقسم على الله ﷻ لأبره، ولو سأل الله ﷻ لأعطاه الجنة".

ثلاثتهم (يحيى، وجارية، وعتام) عن حميد الأعرج، عن عبد الله بن الحارث، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف جداً؛ مداره على حميد الأعرج، وقد ضعفه ابن معين وأحمد وأبو زرعة والنسائي وغيرهم^(١٥١). وقال البخاري والترمذي: "منكر الحديث"^(١٥٢). وقال ابن حبان: "منكر الحديث جداً، يروي عن عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود بنسخة كأنها كلها موضوعة، لا يحتج بخبره إذا انفرد"^(١٥٣). وقال الهيثمي: "رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح غير جارية بن هرم، وقد وثقه ابن حبان على ضعفه"^(١٥٤). وفي قوله نظر؛ فعلة الإسناد ليست ضعف جارية؛ فقد توبع من عثمان بن علي وهو ثقة^(١٥٥)، ولكن علته حميد الأعرج الذي عليه مدار الحديث -وقد علّمت حاله- كما ضعف إسناد الحديث الحافظ العراقي^(١٥٦). والله أعلم.

الحديث الثامن:

عن عائشة -رضي الله عنها-، قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((كَمْ مِنْ ذِي طِمْرَيْنٍ لَا يُؤْبَهُ لَهُ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَةٍ، مِنْهُمْ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ)).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في (المعجم الأوسط)^(١٥٧) واللفظ له، وأبو نعيم في (حلية الأولياء)^(١٥٨)، وابن عساكر في (تاريخ دمشق)^(١٥٩)، وقوام السنة الأصبهاني في (الترغيب والترهيب)^(١٦٠)، من طريق محمد بن إبراهيم السلمي، عن عيسى ابن قُرطاس، عن عمرو بن صُلَيْع عن عائشة -رضي الله عنها-.

ولم يذكر الأصبهاني عماراً.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف جداً. قال الطبراني: "لا يروى هذا الحديث عن عائشة إلا بهذا الإسناد، تفرد به عيسى بن قُرطاس، ولم يروه عن عيسى بن قُرطاس إلا يحيى بن إبراهيم السلمي".

وعيسى متروك، وقد كذّبه الساجي^(١٦١)، وبه أعله الهيثمي^(١٦٢). وقال الألباني في حكمه على الحديث: "ضعيف جداً"^(١٦٣).

الحديث التاسع:

عن سعد بن جُنَادَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((مَا شَيْءٌ أَكْرَمُ عَلَى اللَّهِ مِنْ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَةٍ)).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو نعيم في (معركة الصحابة)^(١٦٤) من طريق محمد بن سعد العوفي، عن أبيه، عن حجار بن مسلم، عن محمد ابن الحسن بن عطية العوفي، عن أبيه، عن جده عطية، عن أبيه سعد بن جُنَادَةَ ﷺ.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف جداً؛ فهو مسلسل بالضعفاء^(١٦٥)، فسعد بن محمد بن الحسن بن عطية العوفي، قال أحمد بن حنبل: "ذاك جهمي ... لم يكن ممن يستأهل أن يكتب عنه، ولا كان موضعاً لذاك"^(١٦٦).

وحجار بن مسلم لم أجد له ترجمة، ومحمد بن الحسن بن عطية العوفي، ضعفه ابن معين، والبخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والعقيلي، وابن حبان، وغيرهم^(١٦٧)، ووالده الحسن بن عطية، ضعيف^(١٦٨)، وكذلك والده عطية بن سعد العوفي،

قال الذهبي: "مجمع على ضعفه" (١٦٩).

الحديث العاشر:

عن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((إِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ كُلَّ شَيْءٍ أَغْبَرَ ذِي طَمَرَيْنِ، لَا يُؤْبَهُ بِهِ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَةٍ)).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو محمد الخلال في (كرامات الأولياء) (١٧٠) من طريق صباح بن يحيى، عن سعد ابن شُعيب الطائي (١٧١)، عن المغيرة بن أبي ثور، عن جابر بن سمرة رضي الله عنه.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف جداً؛ فيه صباح بن يحيى المزني، متروك بل مُتَّهَم (١٧٢). وقال البخاري: "فيه نظر" (١٧٣). وقال أبو حاتم: "شيخ" (١٧٤). وقال ابن حبان: "شيخ ... كان ممن يخطئ حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد" (١٧٥). وفيه راويان لم أفهما على ترجمة تبين حالهما: الأول: سعد بن شُعيب الطائي، فإن كان سعد الطائي أبو مجاهد، فقد وثقه وكيع، وأحمد وهو من رجال البخاري (١٧٦)، وإن كان غيره فلم أعرفه. الثاني: المغيرة بن أبي ثور، فإن كان هو جعفر بن أبي ثور - من تلاميذ جابر بن سمرة - فهو مقبول (١٧٧)، إلا أنني لم أجد من قال بأن المغيرة هو جعفر. والله أعلم.

المطلب الثالث: الأحاديث الموضوعة في القسم على الله ﷻ (المشروع).

وفيه حديث واحد:

عن أبي أمامة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: ((عَلَيْكُمْ بِالتَّوَّاضُعِ، فَإِنَّ التَّوَّاضُعَ فِي الْقُلُوبِ فَلَا يُؤْذِنُ مُسْلِمًا، فَلَزِيْمًا مُتَضَاعِفًا فِي أَطْمَارٍ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَةٍ)).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (١٧٨) واللفظ له، وفي (مسند الشاميين) (١٧٩)، من طريق مروان بن معاوية الفزاري، عن محمد بن سعيد، عن عروة بن رويم، عن القاسم، عن أبي أمامة رضي الله عنه.

الحكم على الحديث:

إسناده موضوع؛ فيه محمد بن سعيد المصلوب، قال الحافظ ابن حجر: "كذبه، وقال أحمد ابن صالح: وضع أربعة آلاف حديث. وقال أحمد: قتله المنصور على الزندقة وصلبه" (١٨٠). وبه أعلمه الهيثمي (١٨١). وقال الألباني: "موضوع" (١٨٢).

المبحث الثاني:

فقه الأحاديث وأهم مسائلها.

١ - فيها دلالة على جواز الإقسام على الله ﷻ إن كان على جهة حسن الظن به ﷻ وثقته أن يبرر قسمه، وأن الإقسام الممنوع

هو ما كان على وجه الحكم على الله والحجر عليه^(١٨٣)، قال ابن بطّال: "إنما أقسم أنس بن النضر: (والله لا تكسر ثنية الرّبيع) ثقة منه بالله في أن يجعل له مخرجاً؛ لأنه كان ممن يتقي الله، فأجاب الله دعاءه وأبر قسمه بأن يسّر القوم لقبول الأرض والعفو عن القصاص، فلذلك قال النبي ﷺ: ((إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره))، ولم يجعله في معنى المتألي على الله بغير ثقة"^(١٨٤).

٢- قال النووي: "قوله: (والله لا يقتص منها) فليس معناه رد حكم النبي ﷺ، بل المراد به الرغبة إلى مستحق القصاص أن يعفو وإلى النبي ﷺ في الشفاعة إليهم في العفو، وإنما حلف ثقة بهم أن لا يحنثوه أو ثقة بفضل الله ولطفه أن لا يحنثه بل يلهمهم العفو"^(١٨٥).

وقيل: بل قاله قبل أن يعلم أن القصاص حتم، وظن أنه يخير بينه وبين الدية، أو العفو، ويرشد إليه قوله في جوابه: "يا أنس كتاب الله القصاص"^(١٨٦)، وقيل غير ذلك^(١٨٧). قال الشوكاني: "وجميع ما قيل لا يخلو من بعد"^(١٨٨).

(١) جواز الحلف فيما يظنه الإنسان أنه صحيح في أمر وقع له، أو في أمر يواجهه^(١٨٩).
(٢) إن الإقسام على الله ﷻ لا يكون في اعتراض على أمر شرعي، وأما ما جاء في الصحيحين من خطبة علي بن أبي طالب ﷺ لبنت أبي جهل وقول النبي ﷺ: ((والله لا تجتمع بنت رسول الله ﷺ وبنت عدو الله، عند رجل واحد))^(١٩٠) ليس من باب الاعتراض على أمر أحله الله تعالى، قال ابن بطّال: "كره رسول الله ﷺ ذلك، وخطب الناس، وعرفهم أنه لا يحرم حلالاً أحله الله مما يعرضه علي من الخطبة على فاطمة، ولكنه أعز نفسه وبنته من أن تضارها بنت عدو الله، وأقسم على الله ألا يجتمعا عند رجل واحد ثقة بالله أنه بير قسمه ﷺ، وقد قال: (رب أشعث ذي طمرين لا يؤبه له لو أقسم على الله لأبره)، والرسول أولى الناس بهذه المنزلة، فأقسم على ذلك لعلمه أن الله قد منع المؤمنين أذاه؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، وقد قال ﷺ في ابنته أنه يؤذيه ما يؤذيها، فليس لأحد من المؤمنين أن يفعل شيئاً يتأذى به النبي ﷺ، وإن كان فعل ذلك له مباحاً"^(١٩١).

ونكر ابن الجوزي وجهاً آخر ورّجه، فقال: "ويحتمل أن يكون رسول الله ﷺ قد شرط على علي ﷺ حين زوجه فاطمة ألا يتزوج عليها، والشرط في مثل هذا صحيح، ولهذا قال: (لا آذن) وهذا الوجه أولى من الأول، ويدل عليه أنه أثنى على أبي العاص وشكره. وجاء في بعض الحديث أنه قال: (حدثني فوقى لي)"^(١٩٢).

(٣) إن الإقسام على الله تعالى بأمر قطعي الثبوت جائز، كأن يقسم على الله بأمر هو من المعلوم من الدين بالضرورة، فيقسم أن الله ﷻ سيدخل الكافرين النار خالدون فيها أبداً، ونحو ذلك؛ لإفادته الإخبار أو الدعاء.

(٤) يتوجه الإشكال فيما ظاهره التعارض بين حديث ((من ذا الذي يتألى علي))^(١٩٣)، وحديث ((رب أشعث مدفوع بالأبواب، لو أقسم على الله لأبره))؛ بأن حديث التّألي على الله ﷻ كان سببه العجب، والكبر، والجهل، والتّحجر بفضل الله ورحمته، واستبعادها عن عباده، قال ابن الجوزي: ((هذا المتألي جهل سعة الكرم، فعوقب بإحباط العمل))^(١٩٤). بخلاف الحديث الآخر والذي كان دافعه حسن الظن بالله، ورجاء إجابة دعوته، وعلى قول آخر في المراد بالإقسام: أنه الدعاء، فيكون إبرار الله له في إجابة دعوته، قال القاضي عياض: ((وقوله: "لو أقسم على الله لأبره": أي لفضله، ومنزلته عند الله أنه يجيب رغبته ودعائه، ولا يخيب أمله وبره؛ لرجائه وعزمته في رغبته لربه، والقسم -هنا- عبارة عن قوة العزيمة في الرغبة والدعاء، أو يكون عن وجهه فيما أقسم عليه من الأمور؛ أن الله قد أجرى قدره وتقدم في سابق علمه، أنه ممن لا يخالف مجاري القدر قسمه، ويبرّر خلقه،

ويمضي عزمته. وقيل: معنى القسم هنا: الدعاء، وأَبَرَّه أجابه^(١٩٥).

(٥) إن الميزان الحقيقي لقيمة المرء هو تقوى الله ﷻ، كما قال جل شأنه: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَى﴾ [الحجرات: ١٣]، فمن كان أتقى لله فهو أكرم عند الله، يجيب دعاءه، ويبر قسمه، الذي لن يقسم على الله بظلم لأحد، ولكنه يقسم على الله فيما يرضي الله ﷻ، أو في أمور مباحة ثقة بالله ﷻ.

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى نتائج عدّة، من أهمها:

- (١) بلغت الأحاديث المجموعة في هذه الدراسة سبعة عشر حديثاً، منها: أربعة في الصحيحين، اتفق الشيخان على حديثين، وانفرد مسلم بحديثين، ومجموع ما صح من بقية كتب السنة حديث واحد، وسبعة أحاديث إسناده ضعيف، وأربعة إسناده ضعيف جداً، وحديث واحد إسناده موضوع.
- (٢) مفهوم القسم على الله ﷻ: هو الجرأة على أمر غيبي، يُحكم به على الله تعالى ويُحلف عليه.
- (٣) إن الإقسام على الله ﷻ على ضربين:
 - مشروع، وهو أن يقسم بما أخبر الله به ورسوله من نفي أو إثبات، أو أن يقسم على الله تعالى لقوة رجائه، وحسن ظنه بربه سبحانه وتعالى.
 - ممنوع، وهو أن يكون الحامل له الإعجاب بالنفس، والكبر، والجهل، وتَحَجُّر فضل الله ﷻ، فهذا محرم، وهو وشيك بأن يُحِبُّ الله ﷻ عمل هذا المُقسِم.

وهناك بعض التوصيات العلمية أحببت الإشارة إليها، من ذلك:

- (١) توجيه العناية إلى الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والمشكلات السلوكية، ودراستها من خلال السنة النبوية (راوية ودراية).
 - (٢) الحرص على تقييم المخالفات العقدية المنتشرة في المجتمعات الإسلامية، من خلال الدراسات المنهجية على ضوء السنة النبوية.
- وختاماً، هذا جهد المقل، والله أسأل التوفيق والسداد، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

الهوامش.

- (١) ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ج ٥، ص ٨٦.
- (٢) ينظر: محمد بن أحمد بن الأزهر (ت ٣٧٠هـ-٩٨١م)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م، (ط ١)، ج ٨، ص ٣١٩. وإسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ-١٠٠٣م)، الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م، (ط ٤)، ج ٥، ص ٢٠١٠م. وأحمد بن فارس الرازي (ت ٣٩٥هـ-١٠٠٤م)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، ج ٥، ص ٨٦. وأبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت ٣٩٥هـ-١٠٠٤م)، الفروق اللغوية، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، القاهرة - مصر، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، ص ٥٦.

- (٣) ينظر: العين، ج ٨، ص ٣٥٧. ومعجم مقاييس اللغة، ج ١، ص ١٢٨. ومجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ-١٢١٠م)، النهاية في غريب الحديث، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، بيروت، المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ج ١، ص ٦٢.
- (٤) سيأتي تخريجه في الحديث الأول إن شاء الله.
- (٥) ينظر: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي (ت ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م)، حاشية كتاب التوحيد، (د.م)، ١٤٠٨هـ، (ط ٣)، ص ٣٨٨. ومحمد بن صالح العثيمين (ت ١٤٢١هـ-٢٠٠١م)، القول المفيد على كتاب التوحيد، السعودية، دار ابن الجوزي، محرم ١٤٢٤هـ، (ط ٢)، ج ٢، ص ٤٩٧-٤٩٩. وبكر بن عبد الله أبو زيد (ت ١٤٢٩هـ)، معجم المناهي اللفظية وفوائد في الألفاظ، الرياض، دار العاصمة للنشر والتوزيع، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، (ط ٣)، ص ٥٣٧.
- (٦) مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ-٨٧٥م)، المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: النهي عن تقطيع الإنسان من رحمة الله تعالى، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ح (١٣٧-٢٦٢١)، ج ٤، ص ٢٠٢٣.
- (٧) محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ-٨٧٠م)، الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، كتاب: تفسير القرآن، باب: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ۖ الْحُرُّ بِالْحُرِّ﴾ إلى قوله: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ، (ط ١)، ح (٤٥٠٠)، ج ٦، ص ٢٤.
- (٨) مسلم، الصحيح، كتاب: القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب: إثبات القصاص في الأسنان، وما في معناها، ح (٢٤-١٦٧٥)، ج ٣، ص ١٣٠٢.
- (٩) وقع خلاف في رواية مسلم "أن أخت الرُّبِيع، أم حارثة، جرحت إنساناً"، قال النووي: "حصل الاختلاف في الروايتين من وجهين: أحدهما: أن في رواية مسلم أن الجارية أخت الربيع، وفي رواية البخاري أنها الربيع بنفسها، والثاني: أن في رواية مسلم أن الحالف لا تكسر ثنيتها هي أم الربيع بفتح الراء، وفي رواية البخاري أنه أنس بن النضر.
- قال العلماء: المعروف في الروايات رواية البخاري، وقد ذكرها من طرقه الصحيحة - كما ذكرنا عنه، وكذا رواه أصحاب كتب السنن -. قلت: إنهما قضيتان، أما الرُّبِيعُ الجارية في رواية البخاري وأخت الجارية في رواية مسلم فهي بضم الراء وفتح الباء وتشديد الياء، وأما أم الرُّبِيع الحالفة في رواية مسلم ففتح الراء وكسر الباء وتخفيف الياء". محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ-١٢٧٨م)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ، (ط ٢)، ج ١١، ص ١٦٣.
- وقال الكُرْماني: "قيل: صوابه حذف لفظ الأخت، وهو الموافق لما مرَّ في سورة البقرة في آية «كتب عليكم القصاص» أن الرُّبِيعَ نفسها كسرت ثنية جارية.. إلى آخره. اللهم إلا أن يقال: هذه امرأة أخرى، لكنه لم يُقَلَّ عن أحد". محمد بن يوسف الكرمانى (ت ٧٨٦هـ-١٣٨٤م)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٣٥٦هـ/١٩٣٧م، (ط ١)، ج ٢٤، ص ١٧.
- وقال الحافظ ابن حجر: "جزم ابن حزم بأنهما قصتان صحتان وقعتا لامرأة واحدة إحداهما أنها جرحت إنساناً فقضي عليها بالضمان، والأخرى أنها كسرت ثنية جارية فقضي عليها بالقصاص وحلفت أمها في الأولى وأخوها في الثانية، وقال البيهقي -بعد أن أورد الروايتين-: ظاهر الخبرين يدل على أنهما قصتان، فإن قيل هذا الجمع وإلا فتأبأت أحفظ من حميد. قلت: في القصتين مغايرتان منها:
- هل الجانية الرُّبِيع أو أختها؟ وهل الجانية كسر الثنية أو الجراحة؟ وهل الحالف أم الرُّبِيع أو أخوها أنس بن النضر؟ وأما ما وقع في أول الجنايات عند البيهقي من وجه آخر عن حميد عن أنس قال: لطمت الربيع بنت معوذ جارية فكسرت ثنيتها فهو غلط في ذكر أبيها، والمحفوظ أنها بنت النضر عمة أنس كما وقع التصريح به في صحيح البخاري". أحمد بن علي بن حجر

- العسقلاني (ت ٨٥٢هـ-١٤٤٨م)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، أخرجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، بيروت، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ، ج ١٢، ص ٢١٥.
- (١٠) البخاري، الصحيح، كتاب: تفسير القرآن، باب: (عُتِّلُ بَعْدَ ذَلِكَ زَيْمٌ) [القلم: ١٣]، ح ٤٩١٨، ج ٦، ص ١٥٩، واللفظ له، وفي كتاب: الأدب، باب: الكبير ح ٦٠٧١، ج ٨، ص ٢٠ من طريق سفيان، بمثله إلا أنه قال: "كل ضعيف متاضع".
- (١١) مسلم، الصحيح، كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، ح (٤٧-٢٨٥٣)، ج ٤، ص ٢١٩٠.
- (١٢) البخاري، الصحيح، كتاب: الأيمان والنذور، باب: قول الله تعالى: (وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ) ح (٦٦٥٧)، ج ٨، ص ١٣٤، بمثله وفي آخره تقديم وتأخير.
- (١٣) مسلم، الصحيح، كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، ح (٤٦-٢٨٥٣)، ج ٤، ص ٢١٩٠، بنحوه.
- (١٤) مسلم، الصحيح، كتاب: فضائل الصحابة ﷺ، باب: من فضائل أويس القرني ﷺ، ح (٢٢٥-٢٥٤٢)، ج ٤، ص ١٩٦٩، وسياقه طويل، ضمن قصة.
- (١٥) قال البزار: "ولا نعلم أسند أسير عن عمر إلا هذا الحديث، وحديث أسير منكر، وإن كان إسناده ظاهره حسن فله آفة". أبو بكر أحمد بن عمرو البزار (ت ٢٩٢هـ-٩٠٥م)، مسند البزار = (البحر الزخار)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرون، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، (ط ١)، ح ٣٤٢، ج ١، ص ٤٧٩.
- (١٦) مسلم، الصحيح، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: فضل الضعفاء والخاملين، ح (١٣٨-٢٦٢٢)، ج ٤، ص ٢٠٢٤، وفي كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء ح (٤٨-٢٨٥٤)، ج ٤، ص ٢١٩١.
- (١٧) محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ-٨٩٢م)، الجامع، أبواب المناقب، باب: مناقب البراء ابن مالك ﷺ، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م، (ط ٢)، ح ٣٨٥٤، ج ٥، ص ٦٩٢.
- (١٨) أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ-٨٥٥م)، الزهد، وضع حواشيه: محمد عبد السلام شاهين، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، (ط ١)، ح ١٣٤، ص ٢٤، بمثله.
- (١٩) أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ-٨٥٥م)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، (ط ١)، ح ١٤٤٧٦، ج ١٩، ص ٤٥٩.
- (٢٠) عبد الحميد بن حُميد بن نصر الكشي -ويقال له: الكشي- (ت ٢٤٩هـ-٨٦٣م)، المنتخب من مسند عبد بن حُميد، تحقيق: صبحي السامرائي، ومحمود محمد خليل، القاهرة، مكتبة السنة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، (ط ١)، ح ١٢٣٦، ص ٣٧٠.
- (٢١) أحمد بن أبي خيثمة، أبو بكر (ت ٢٧٩هـ-٨٩٣م)، التاريخ الكبير، تحقيق: صلاح بن فتحى هلال، القاهرة، الفاروق الحديثة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، (ط ١)، ح ٤٢٠٨، ج ٢، ص ٩٧٨.
- (٢٢) أحمد بن محمد بن سلامة، أبو جعفر الطحاوي (ت ٣٢١هـ-٩٣٣م)، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ/١٤٩٤م، (ط ١)، ح (٦٨٠)، ج ٢، ص ١٥٩.
- (٢٣) سليمان بن أحمد، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ-٩٧١م)، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن ابن إبراهيم الحسيني، القاهرة، دار الحرمين، ح (٨٦١)، ج ١، ص ٢٦٤.
- (٢٤) محمد بن إسحاق، أبو عبد الله ابن منّذه (ت ٣٩٥هـ-١٠٠٥م)، التوحيد ومعرفة أسماء الله ﷻ وصفاته على الاتفاق والتفرد، حققه: علي بن محمد الفقيهي، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، سوريا، دار العلوم والحكم، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، (ط ١)، ح (٢٣٢)، ج ٢، ص ٩٢.

- (٢٥) أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ-١٠٦٦م)، **شعب الإيمان**، حققه: عبد العلي عبد الحميد حامد، الرياض، مكتبة الرشد بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م، (ط١)، ح (١٠٠٠)، ج ١٣، ص ٨٩. بمثل لفظ عبد ابن حميد.
- (٢٦) محمد بن إسماعيل، أبو عبد الله البخاري (ت ٢٥٦هـ-٨٧٠م)، **التاريخ الكبير**، الطبعة: حيدر آباد - الدكن، دائرة المعارف العثمانية، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، ج ١، ص ٤٤٨.
- (٢٧) أحمد، **الزهد**، ح (٦٩)، ص ١٤.
- (٢٨) عبد الله بن محمد، أبو بكر، المعروف بابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ-٨٩٤م)، **الأولياء**، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٣هـ، (ط١)، ح ١٢، ص ١٣. بنحو لفظ أحمد.
- (٢٩) الحارث بن محمد، المعروف بابن أبي أسامة (ت ٢٨٢هـ-٨٩٦م)، **مسند الحارث = (بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث)**، المنققي: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسين أحمد صالح الباكري، المدينة المنورة، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، ١٤١٣/١٩٩٢م، (ط١)، ح (١١٠٣)، ج ٢، ص ٩٨٨. بمثل لفظ أحمد.
- (٣٠) محمد بن سليمان، أبو بكر الباغندي (الكبير) (ت ٢٨٣هـ-٨٩٦م)، **أمالى الباغندي**، تحقيق: أشرف صلاح علي، مصر، مؤسسة قرطبة، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، (ط١)، ح (٣٣)، ص ٤٩. بمثل لفظ أبي يعلى.
- (٣١) أحمد بن علي بن المثنى، أبو يعلى الموصلي (ت ٣٠٧هـ-٩٢٠م)، **مسند أبي يعلى**، تحقيق: حسين سليم أسد، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، (ط١)، ح (٣٩٨٧)، ج ٧، ص ٦٦.
- (٣٢) البرز، **المسند**، ح (٦٣٣٩)، ج ١٣، ص ٣٢، ح (٦٤٥٩)، ج ١٣، ص ٩٧.
- (٣٣) الطحاوي، **شرح مشكل الآثار**، ح (٦٧٦)، ج ٢، ص ١٥٧.
- (٣٤) محمد بن الحسين بن عبد الله الأجرى (ت ٣٦٠هـ-٩٧٠م)، **الغرياء**، تحقيق: بدر البدر، الكويت، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، ١٤٠٣هـ، (ط١)، ح (٢٨)، ص ٤٢.
- (٣٥) عبد الله بن عدي، أبو أحمد، الجرجاني (ت ٣٦٥هـ-٩٧٦م)، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وشاركهما: عبد الفتاح أبو سنة، بيروت، الكتب العلمية، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، (ط١)، ج ٤، ص ٣٢٩.
- (٣٦) محمد بن عبد الله النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥هـ-١٠١٥م)، **المستدرک على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ/١٩٩٠م، (ط١)، ح (٥٢٧٤)، ج ٣، ص ٣٣١. بمثل لفظ الطحاوي، وفيه قصة.
- (٣٧) هبة الله بن الحسن بن منصور، أبو القاسم اللالكائي (ت ٤١٨هـ-١٠٢٧م)، **كرامات أولياء الله ﷻ**، (من كتاب شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، السعودية دار طيبة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م، (ط١)، ج ٩، ص ١٥٩. بمثل لفظ الطحاوي، وفيه قصة.
- (٣٨) أحمد بن عبد الله بن أحمد، أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ-١٠٣٨م)، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، السعادة، بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م، ج ١، ص ٦. بمثل لفظ الطحاوي، وفيه قصة.
- (٣٩) البيهقي، **شعب الإيمان**، ح (١٠٠٠١)، ج ١٣، ص ٨٩. بمثل لفظ الطحاوي، وفيه قصة.
- (٤٠) أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ-١٠٦٦م)، **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ، (ط١)، ج ٦، ص ٣٦٨. بمثل لفظ الطحاوي، وفيه قصة.
- (٤١) أبو نعيم، **حلية الأولياء**، ج ١، ص ٣٥٠. بنحو لفظ الطحاوي.
- (٤٢) أحمد بن عبد الله بن أحمد، أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ-١٠٣٨م)، **أخبار أصفهان (تاريخ أصفهان)**، تحقيق: سيد كسروي حسن، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، (ط١)، ج ٢، ص ٢٧٦. بنحو لفظ الطحاوي.

- (٤٣) أحمد بن عبد الله بن أحمد، أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ-١٠٣٨م)، **معرفة الصحابة**، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الرياض، دار الوطن، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، (ط١)، ح (١٠٧٧)، ج ١، ص ٣٨١. بنحو لفظ الطحاوي.
- (٤٤) ضياء الدين محمد بن عبد الواحد، أبو عبد الله المقدسي (ت ٦٤٣هـ-١٢٤٥م)، **الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج البخاري ومسلم في صحيحهما**، دراسة وتحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، بيروت، دار خضر، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، (ط٣)، ح (٢٦٥٩)، ج ٧، ص ٢١٧. بنحو.
- (٤٥) أحمد بن علي بن ثابت، أبو بكر، الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ-١٠٧٢م)، **تاريخ بغداد**، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، (ط١)، ج ٤، ص ٣٣٢.
- (٤٦) الحسين بن مسعود بن محمد، أبو محمد البغوي (ت ٥١٦هـ)، **شرح السنة**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش، دمشق، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، (ط٢)، ج ١٤، ص ١٩٠.
- (٤٧) يحيى بن معين، أبو زكريا (ت ٢٣٣هـ-٨٤٨م)، **تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز)**، محقق الجزء الأول: محمد كامل القصار، دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، (ط١)، ج ١، ص ٩٦.
- (٤٨) ينظر: **مغلطاي بن قليج بن عبد الله**، أبو عبد الله (ت ٧٦٢هـ-١٣٦١م)، **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، (ط١)، ج ٦، ص ١٨٤.
- (٤٩) محمد بن حبان، أبو حاتم البستي (ت ٣٥٤هـ-٩٦٥م)، **الثقات**، حيدر آباد - الهند، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م، (ط١)، ج ٨، ص ٢٩٨.
- (٥٠) محمد بن أحمد، شمس الدين، أبو عبد الله الذهبي (ت ٧٤٨هـ-١٣٤٧م)، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، تحقيق: محمد عوامة، أحمد محمد الخطيب، جدة، دار القبة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، (ط١)، ج ١، ص ٤٧٥.
- (٥١) أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ-١٤٤٨م)، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، سوريا، دار الرشيد، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، (ط١)، ص ٢٦١.
- (٥٢) **مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال**، ج ٦، ص ١٨٤. وأحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ-١٤٤٨م)، **تهذيب التهذيب**، الهند، مطبعة دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٦هـ، (ط١)، ج ٤، ص ٢٩٠.
- (٥٣) محمد بن أحمد، شمس الدين، أبو عبد الله الذهبي (ت ٧٤٨هـ-١٣٤٧م)، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت / لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م، (ط١)، ج ٢، ص ٢٥٤.
- (٥٤) **مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال**، ج ٦، ص ١٨٤. وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج ٤، ص ٢٩٠.
- (٥٥) كذا في: يوسف بن عبد الرحمن، أبو الحجاج المزي (ت ٧٤٢هـ-١٣٤١م)، **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيمة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، (ط٢)، ج ١، ص ١٠٧، رقم (٢٧٥)، وفي نسخة أحمد شاكر، وجاء في بعض النسخ: قال أبو عيسى: "هذا حديث صحيح حسن من هذا الوجه". ينظر: محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)، **صحيح سنن الترمذي**، للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، (ط٢)، ح (٣٨٥٤)، ج ٣، ص ٥٦٦.
- (٥٦) الذهبي، **الكاشف**، ج ١، ص ٥٩٠.
- (٥٧) ينظر: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ-١٣٩٣م)، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، الأردن، مكتبة المنار، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، (ط١)، ج ١، ص ٤١٩-٤٢٠.
- (٥٨) ينظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص ٩٨.

- (٥٩) ينظر: صلاح الدين خليل بن كيكلي، أبو سعيد العلاني (ت ٧٦١هـ-١٣٥٩م)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م، (ط٢)، ص ١٧٩.
- (٦٠) ينظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ١٩٨.
- (٦١) ينظر: المرجع السابق، ص ٤٩٦.
- (٦٢) يوسف بن عبد الرحمن، أبو الحجاج المزي (ت ٧٤٢هـ-١٣٤١م)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، (ط١)، ج ٢٦، ص ١١٧.
- (٦٣) ينظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٦١.
- (٦٤) الذهبي، الكاشف، ج ١، ص ٤٧٥.
- (٦٥) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٤، ص ٣٢٩.
- (٦٦) محمد بن طاهر المقدسي، المعروف بابن القيسراني (ت ٥٠٧هـ-١١١٣م)، ذخيرة الحفاظ، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، الرياض، دار السلف، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، (ط١)، ج (٣٠٤٦)، ج ٣، ص ١٣٩٥.
- (٦٧) علي بن أبي بكر، أبو الحسن نور الدين الهيثمي (ت ٨٠٧هـ-١٤٠٥م)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، القاهرة، مكتبة القدسي، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م، ج (١٧٩١٥)، ج ١٠، ص ٢٦٤.
- (٦٨) ينظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٤٠.
- (٦٩) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٤، ص ٣٣٢.
- (٧٠) ينظر: الألباني، صحيح سنن الترمذي، ج ٣، ص ٣٨٥٤، ج ٣، ص ٥٦٦.
- (٧١) عبد الله بن محمد بن عبيد، أبو بكر، المعروف بابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ-٨٩٤م)، التواضع والخمول، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، (ط١)، ج ٢، ص ١٨، بنحوه.
- (٧٢) البزار، المسند، ج (٥٠٣٩)، ج ١١، ص ٢٥٤، بنحوه.
- (٧٣) الطحاوي، شرح مشكل الآثار، ج (٦٧٣)، ج ٢، ص ١٥٥، بنحوه.
- (٧٤) الطبراني، المعجم الكبير، ج (١٢٣٢١)، ج ١٢، ص ١١.
- (٧٥) الطبراني، المعجم الأوسط، ج (٢٧١٧)، ج ٣، ص ١٣٥، بمثله.
- (٧٦) أبو نعيم، أخبار أصبهان، ج ١، ص ٣٨٢، بمثله.
- (٧٧) البيهقي، دلائل النبوة، ج ٧، ص ٧٦، بمثله.
- (٧٨) المقدسي، الأحاديث المختارة، ج (١٠٣)، ج ١٠، ص ١٠٦، بمثله.
- (٧٩) المزي، تهذيب الكمال، ج ٣٢، ص ٣٤٥، والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٨، ص ٣٠٠.
- (٨٠) المزي، تهذيب الكمال، ج ٣٢، ص ٣٤٥.
- (٨١) علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (ت ٣٨٥هـ-٩٩٥م)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الرياض، دار طيبة، (ط١) ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ج ٣، ص ٩١.
- (٨٢) الذهبي، الكاشف، ج ٢، ص ٣٩٤.
- (٨٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٦٠٨.
- (٨٤) ينظر: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ-٨٥٥م)، العلل ومعرفة الرجال (رواية ابنه عبد الله)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الرياض، دار الخاني، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، (ط٢)، ج ٣، ص ١٠٢.
- (٨٥) ابن حبان، الثقات، ج ٦، ص ١٣٤. وعمر بن أحمد بن عثمان، المعروف بابن شاهين (ت ٣٨٥هـ-٩٩٥م)، تاريخ أسماء الثقات،

- تحقيق: صبحي السامرائي، الكويت، الدار السلفية، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، (ط١)، ص٥٥.
- (٨٦) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص٤١٧. ومغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج٣، ص٢٣٣.
- (٨٧) علي بن محمد، ابن القطان الفاسي (ت ٦٢٨هـ-١٢٣٠م)، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تحقيق: الحسين آيت سعيد، الرياض، دار طيبة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، (ط١)، ج٤، ص١٩٤.
- (٨٨) ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، ج٤، ص١٩٤.
- (٨٩) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص٤١٧.
- (٩٠) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص١٤١.
- (٩١) ينظر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ-١٤٤٨م)، مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسنده أحمد، تحقيق: صبري بن عبد الخالق، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ج٢ (٢٠٤٥)، ص٣٧٦-٣٧٧.
- (٩٢) ينظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج (٣١٣٥)، ص٣٧٣.
- (٩٣) محمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم البستي (ت ٣٥٤هـ-٩٦٥م)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، (ط٢)، ج (٧٠٢٤)، ص٤٩٣.
- (٩٤) ينظر: يوسف بن عبد الله، أبو عمر، ابن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣هـ-١٠٧١م)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت، دار الجيل، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، (ط١)، ج٣، ص٩٥٦.
- (٩٥) ابن حبان، الثقات، ج٧، ص٤٤٩.
- (٩٦) الذهبي، الكاشف، ج٢، ص٣٠١.
- (٩٧) محمد بن أحمد، شمس الدين، أبو عبد الله الذهبي (ت ٧٤٨هـ-١٣٤٧هـ)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م، (ط١)، ج٤، ص١٢٢٠.
- (٩٨) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٥٤٩.
- (٩٩) المزي، تهذيب الكمال، ج١٣، ص٣٩٢.
- (١٠٠) ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٢، ص٣٣٨.
- (١٠١) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج٧، ص٦٥، نقله عن ابن خلفون في (الثقات). وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٥، ص١٥.
- (١٠٢) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج٧، ص٦٥.
- (١٠٣) محمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم البستي (ت ٣٥٤هـ-٩٦٥م)، مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، المنصورة، دار الوفاء، ١٤١١هـ/١٩٩١م، (ط١)، ص١٢٦.
- (١٠٤) ينظر: ابن عبد البر، الاستيعاب، ج٣، ص٩٥٦.
- (١٠٥) ينظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٢٨٢.
- (١٠٦) الطبراني، المعجم الأوسط، ج (٧٥٤٨)، ص٢٩٨.
- (١٠٧) البيهقي، شعب الإيمان، ج (٩٩٦٣)، ص٦٨.
- (١٠٨) ينظر: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، ابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ-٩٨٣م)، المراسيل، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٣٩٧هـ، (ط١)، ص٧٩. والعلاني، جامع التحصيل، ص١٧٩.
- (١٠٩) ينظر: محمد بن عيسى، أبو عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ-٨٩٢م)، العلل الكبير، رتبته على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، وآخرون، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٩هـ، (ط١)، ص٣٨٦. والعلاني، جامع التحصيل، ص١٧٩.

- (١١٠) ينظر: ابن أبي حاتم، المراسيل، ص ٨٠. والعلائي، جامع التحصيل، ص ١٧٩.
- (١١١) سليمان بن أحمد، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ-٩٧١م)، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، (ط ٢)، ح (٤٩٣١)، ج ٥، ص ١٥٦.
- (١١٢) البزار، المسند، ج ١٦، ص ١٦٢.
- (١١٣) الذهبي، الكاشف، ج ١، ص ٥٨٤.
- (١١٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٣١٧.
- (١١٥) ينظر: البخاري، التاريخ الكبير، ج ٨، ص ١٩٩.
- (١١٦) الهيثمي، مجمع الزوائد، ح (١٧٩٢٦)، ج ١٠، ص ٢٦٥.
- (١١٧) الهيثمي، مجمع الزوائد، ح (١٢٩٥٨)، ج ٨، ص ٦٥.
- (١١٨) الطبراني، مسند الشاميين، ح (٢٤٩٨)، ج ٣، ص ٣٧٧.
- (١١٩) عزاه ابن كثير، والهيتمي، للطبراني، ولم أجده في المطبوع. ينظر: إسماعيل بن عمر بن كثير، أبو الفداء دمشقي (ت ٧٧٤هـ)، جامع المسانيد والسُنن الهادي لأقوم سنن، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله الدهيش، بيروت، دار خضر، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، (ط ٢)، ح (١٢٠٥١)، ج ٩، ص ٣٥٨. والهيتمي، مجمع الزوائد، ح (١٧٩٢٥)، ج ١٠، ص ٢٦٥.
- (١٢٠) ينظر: الذهبي، الكاشف، ج ١، ص ٥٠٢. وابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٧٥.
- (١٢١) ينظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ١٨٦.
- (١٢٢) أحمد، المسند، ح (٢٣٤٥٧)، ج ٣٨، ص ٤٤٤.
- (١٢٣) عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٩٠هـ-٩٠٣م)، السنة، تحقيق: محمد بن سعيد القحطاني، الدمام، دار ابن القيم، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، (ط ١)، ح (١٤٦٢)، ج ٢، ص ٦١٥. مختصراً، وليس فيه شاهد الحديث.
- (١٢٤) تمام بن محمد بن عبد الله الرازي (ت ٤١٤هـ-١٠٢٣م)، الفوائد، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤١٢هـ، (ط ١)، ح (١٤٨١)، ج ٢، ص ١٨٤. مختصراً، وليس فيه شاهد الحديث.
- (١٢٥) أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ-١٠٦٦م)، إثبات عذاب القبر وسؤال الملكين، تحقيق: شرف محمود القضاة، عمان، دار الفرقان، ١٤٠٥هـ، (ط ٢)، ح ١١٥، ص ٨٥. مختصراً، وليس فيه شاهد الحديث.
- (١٢٦) ينظر: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، ابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ-٩٣٨هـ)، الجرح والتعديل، حيدر آباد الدكن - الهند، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٢٧١هـ/١٩٥٢م، (ط ١)، ج ٧، ص ٢١٩.
- (١٢٧) ينظر: محمد بن إسماعيل، أبو عبد الله البخاري (ت ٢٥٦هـ-٨٧٠م)، الضعفاء الصغير، تحقيق: أحمد بن إبراهيم ابن أبي العينين، مكتبة ابن عباس، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، (ط ١)، ص ١١٩.
- (١٢٨) ينظر: أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت ٣٠٣هـ-٩١٥م)، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب، دار الوعي، ١٣٩٦هـ، (ط ١)، ص ٩٢.
- (١٢٩) ينظر: محمد بن عمرو بن موسى، أبو جعفر العقيلي (ت ٣٢٢هـ-٩٣٤م)، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت، دار المكتبة العلمية، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، (ط ١)، ج ٤، ص ٤١. وعبد الرحمن بن علي، أبو الفرج، ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ-١٢٠١م)، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: عبد الله القاضي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ، (ط ١)، ج ٣، ص ٤٥. والمزي، تهذيب الكمال، ج ٢٤، ص ٥٦٧-٥٦٨.
- (١٣٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٧، ص ٢٢٠.
- (١٣١) الهيثمي، مجمع الزوائد، ح (١٧٩١٦)، ج ١٠، ص ٢٦٤.

- (١٣٢) محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)، صحيح الترغيب والترهيب، الرياض، مكتبة المعارف، (ط١)، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ج (٢٩٠٤)، ٣، ص ١٠٤.
- (١٣٣) إبراهيم بن سعيد الصبيحي، موسوعة المعلمي اليماني وأثره في علم الحديث المسماة «النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد ذهبي العصر العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني»، الرياض، دار طيبة، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، (ط١)، ج ١، ص ٥٣٨-٥٣٩.
- (١٣٤) الصبيحي، النكت الجياد، ج ١، ص ٥٣٩.
- (١٣٥) ينظر: المزني، تهذيب الكمال، ج ٢٤، ص ٥٦٧.
- (١٣٦) عبد الرحمن بن علي، أبو الفرج، ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ-١٢٠١م)، الموضوعات، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المدينة المنورة، المكتبة السلفية، ج ١، ٢: ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م، ج ٣: ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م، (ط١)، ج ٣، ص ٢٣١.
- (١٣٧) أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ-١٤٤٨م)، القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ١٤٠١هـ، (ط١)، ص ٢٩.
- (١٣٨) محمد بن يزيد القرويني، ابن ماجه (ت ٢٧٣هـ-٨٨٧م)، سنن ابن ماجه، كتاب: الزهد، باب: من لا يؤيه له، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، ح (٤١١٥)، ج ٢، ص ١٣٧٨.
- (١٣٩) الطبراني، المعجم الكبير، ح (١٥٩)، ج ٢٠، ص ٨٤، بنحوه.
- (١٤٠) الطبراني، مسند الشاميين، ح (١١٩٢)، ج ٢، ص ٢٠٥، بنحوه.
- (١٤١) الآجزي، الغريب، ح ٢٩، ص ٤٣، بنحوه.
- (١٤٢) البيهقي، شعب الإيمان، ح (١٠٠٦)، ج ١٣، ص ٩٣، بنحوه.
- (١٤٣) ينظر: المزني، تهذيب الكمال، ج ١٢، ص ٢٥٩-٢٦٠. والذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٢٥٢.
- (١٤٤) عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، ابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ-٩٣٨م)، علل الحديث، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف: سعد آل حميد، وخالد الجريسي، مطابع الحمضي، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، (ط١)، ح (١٨١٤)، ج ٥، ص ٧٣-٧٤.
- (١٤٥) أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري (ت ٨٤٠هـ-١٤٣٦م)، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، بيروت، دار العربية، ١٤٠٣هـ، (ط٢)، ح (١٤٦٤)، ج ٤، ص ٢١٤-٢١٥.
- (١٤٦) ينظر: محمد ناصر الدين الألباني، (ت ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقها وفوائدها، الرياض، مكتبة المعارف، ج ١-٤: ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، ج ٦: ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م، ج ٧: ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م، (ط١)، ج ٤، ص ٣٢٢.
- (١٤٧) عبد الله بن محمد، أبو بكر بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ-٨٥٠م)، مسند ابن أبي شيبة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، وأحمد بن فريد المزيدي، الرياض، دار الوطن، ١٩٩٧م، (ط١)، ح (٤١٤)، ج ١، ص ٢٧٥.
- (١٤٨) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٣، ص ٧٥.
- (١٤٩) البزار، المسند، ح (٢٠٣٥)، ج ٥، ص ٤٠٣، بمثله.
- (١٥٠) تَمَام، الفوائد، ح (٦١٤)، ج ١، ص ٢٥٢.
- (١٥١) ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٦١٧. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٣، ص ٥٣.
- (١٥٢) ينظر: الترمذي، العلل الكبير، ص ٢٨٥. والترمذي، الجامع، ح ١٧٣٤، ج ٤، ص ٢٢٤.
- (١٥٣) محمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم البُستي (ت ٣٥٤هـ-٩٦٥م)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب، دار الوعي، ١٣٩٦هـ، (ط١)، ج ١، ص ٢٦٢.
- (١٥٤) الهيثمي، مجمع الزوائد، ح (١٧٩١٩)، ج ١٠، ص ٢٦٤.

- (١٥٥) وثقه ابن سعد، وأبو زرعة، والبرز، وغيرهم. ينظر: محمد بن سعد بن منيع، المعروف بابن سعد (ت ٢٣٠هـ-٧٨٥م)، الطبقات الكبرى، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر، ١٩٦٨م، (ط١)، ج ٦، ص ٣٩٢. ومُعْطَاي، إكمال تهذيب الكمال، ج ٩، ص ١٣٦.
- (١٥٦) العراقي، المغني عن حمل الأسفار، ح ٣، ص ١١٨٤.
- (١٥٧) الطبراني، المعجم الأوسط، ح (٥٦٨٦)، ج ٦، ص ٢٥.
- (١٥٨) أبو نعيم، حلية الأولياء، ج ٢، ص ١٨٢. بمثله.
- (١٥٩) علي بن الحسن بن هبة الله، أبو القاسم، المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ-١١٧٦م)، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو ابن غرامة العمروي، دار الفكر، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ج ٤٣، ص ٤١١. بمثله.
- (١٦٠) إسماعيل بن محمد الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (ت ٥٣٥هـ-١١٤١م)، الترغيب والترهيب لقوام السنة، تحقيق: أيمن بن صالح بن شعبان، القاهرة، دار الحديث، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، (ط١)، ح (٢٢٨٨)، ج ٣، ص ١٦١.
- (١٦١) ينظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٤٠.
- (١٦٢) ينظر: الهيتمي، مجمع الزوائد، ح (١٥٦٠٠)، ج ٩، ص ٢٩٤.
- (١٦٣) محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، الرياض، دار المعارف، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، (ط١)، ح (٤٣٩٧)، ج ٩، ص ٣٨٧.
- (١٦٤) أبو نعيم، معرفة الصحابة، ج ٣، ص ١٢٩٠.
- (١٦٥) هذا الإسناد يتكرر كثيراً في (تفسير الطبري)، وهو ضعيف جداً، فرواته من أسرة كلهم ضعفاء. ينظر: أحمد بن عطية الوكيل، نثر النبأ بمجمع الرجال، (جمعه ورتبه من كتب: الشيخ أبي إسحاق الحويني)، مصر، دار ابن عباس، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م، (ط١)، ج ٢، ص ٥٠.
- (١٦٦) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١٠، ص ١٨٣.
- (١٦٧) ينظر: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، ابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ-٩٣٨هـ)، الجرح والتعديل، حيدر آباد الدكن، الهند، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٢٧١هـ/١٩٥٢م، (ط١)، ج ٧، ص ٢٢٦.
- والمزي، تهذيب الكمال، ج ٢٥، ص ٧٠-٧١. ومحمد بن أحمد بن عثمان، أبو عبد الله الذهبي (ت ٧٤٨هـ-١٣٤٧م)، ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكة المكرمة، مكتبة النهضة الحديثة، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م، (ط٢)، ص ٣٤٧.
- (١٦٨) ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٥٠٣.
- (١٦٩) ينظر: الذهبي، ديوان الضعفاء، ص ٢٧٦.
- (١٧٠) الحافظ أبي محمد الخلال (ت ٤٣٩هـ-١٠٤٧م)، كرامات الأولياء، تحقيق: أسامة الشریف، بيروت، دار المشاريع، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، (ط١)، ح ١٧، ص ٢٨.
- (١٧١) وضبط أيضاً: سعد بن شُعَيْب الطائي. ينظر: علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (ت ٣٨٥هـ-٩٩٥م)، المؤلف والمختلف، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، (ط١)، ج ٣، ص ١٣٥٨. وأحمد ابن علي، ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ-١٤٤٨م)، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، المكتبة العلمية، ج ٢، ص ٧٨٥.
- (١٧٢) ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٣٠٦.
- (١٧٣) البخاري، التاريخ الكبير، ج ٤، ص ٣١٤.

- (١٧٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٤، ص٤٤٢.
- (١٧٥) ابن حبان، المجروحين، ج١، ص٣٧٧.
- (١٧٦) ينظر: المزي، تهذيب الكمال، ج١٠، ص٣١٨.
- (١٧٧) ينظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، ص١٤٠.
- (١٧٨) الطبراني، المعجم الكبير، ح (٧٧٦٨)، ج٨، ص١٨٦.
- (١٧٩) سليمان بن أحمد، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ-٩٧١م)، مسند الشاميين، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م، (ط١)، ح (٥٢٩)، ج١، ص٣٠٢. بمثله.
- (١٨٠) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٤٨٠.
- (١٨١) الهيثمي، مجمع الزوائد، ح (١٣٠٧٠)، ج٨، ص٨٢-٨٣.
- (١٨٢) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، ح (٢٤٤٣)، ج٥، ص٤٦١.
- (١٨٣) ينظر: ابن قاسم، حاشية كتاب التوحيد، ص٣٨٨.
- (١٨٤) علي بن خلف بن عبد الملك، ابن بطلال (ت ٤٤٩هـ-١٠٥٧م)، شرح صحيح البخاري، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م، (ط٢)، ج٨، ص٩٤.
- (١٨٥) النووي، شرح صحيح مسلم، ج١١، ص١٦٣.
- (١٨٦) ينظر: زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري (ت ٩٢٦هـ-١٥٢٠م)، منحة الباري بشرح صحيح البخاري، حققه وعلق عليه: سليمان بن دريع العازمي، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، (ط١)، ج٧، ص٥٢٩. والحسين بن محمد اللاعي، المعروف بالمغربي (ت ١١١٩هـ-١٧٠٧م)، البدر التمام شرح بلوغ المرام، تحقيق: علي بن عبد الله الزين، دار هجر، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، (ط١)، ج٨، ص٤٠٤-٤٠٥.
- (١٨٧) ينظر: محمود بن أحمد بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج١٣، ص٢٨١. ومحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ-١٨٣٤م)، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، تحقيق: عصام الدين الصباطي، مصر، دار الحديث، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، (ط١)، ج٧، ص٣٢.
- (١٨٨) الشوكاني، نيل الأوطار، ج٧، ص٣٢.
- (١٨٩) ينظر: النووي، شرح صحيح مسلم، ج١١، ص١٦٣. وابن حجر، فتح الباري، ج١٢، ص٢٢٥. وصالح بن عبد العزيز آل الشيخ، التمهيد لشرح كتاب التوحيد، دار التوحيد، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، (ط١)، ص٥٧٤.
- (١٩٠) البخاري، الصحيح، كتاب: أصحاب النبي ﷺ، باب: ذكر أصحاب النبي ﷺ، ومنهم أبو العاص بن الربيع، ح (٣٧٢٩)، ج٥، ص٢٢. ومسلم، الصحيح، كتاب: فضائل الصحابة ﷺ، باب: فضائل فاطمة بنت النبي ﷺ، ح (٢٤٤٩-٩٥)، ج٤، ص١٩٠٣.
- (١٩١) ابن بطّال، شرح صحيح البخاري، ج٥، ص٢٦٦.
- (١٩٢) عبد الرحمن بن علي بن محمد، أبو الفرج ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ-١٢٠١م)، كشف المشكل من حديث الصحيحين، تحقيق: علي حسين البواب، الرياض، دار الوطن، ج٤، ص٥٠.
- (١٩٣) سبق تخريجه.
- (١٩٤) ابن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، ج٢، ص٥٠.
- (١٩٥) عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ-١١٤٩م)، إكمال المعلم بفوائد مسلم، تحقيق: يحيى إسماعيل، مصر، دار الوفاء، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، (ط١)، ج٨، ص١٠٣.